والاسرائيليين حول الابعاد الاخلاقية لمطالبة اسرائيل بتعويضات من المانيه (في الفصل الرابع) عاد المؤلف الى صلب الموضوع في الفصل الخامس حيث عالج اوضاع اسرائيل الاقتصادية قبيل بدء المدفوعات واظهر مدى تفاقم الازمة التي كانت تمر بها البلاد خلال الفترة ١٩٤٩ — ١٩٥١. فالسنوات الثلاث الاولى من حياة الدولة الاسرائيلية شهدت موجة من الهجرة جاءت بما لا يقل عن ٧٠٠ الف مهاجر نصفهم جاء من بلدان اوروبه الشرقية والنصف الاخر من بلدان الشرق الاوسط وشمالي افريقيه . ورغم ان حجم هذه الهجرة لم يتعد عدد السكان العرب الذين تم اجلاؤهم (أو ذهابهم ، بتعبير المؤلف البريء) عن البلاد قبل ذلك الحين ، فان الاقتصاد الاسرائيلي بامكاناته المحلية لم يستطع (لاسباب آثر المؤلف الا يشيرها بالتحديد) ان يستوعبهم فانتشرت البطالة في اوساطهم ولم يستطع الاقتصاد ان يفي الطلب الاجمالي على المواد والسلع الاستهلاكية ، بما في ذلك المواد الغذائية والمساكن والمواد الخام ، مما ادى الى تضخم في حجم المستوردات فاق بكثير قيمة الموارد المالية من الصادرات والمعونات والتبرعات من الخارج . واعتمدت الحكومة آنذاك سياسة تقشفية (استعرضها المؤلف بالتفصيل) سعت للحفاظ على العملة بتخفيض مستوى استهلاك السلع المستوردة ومن خلال مراقبة الاسعار والاجور والايجارات والتبادل الخارجي وتحديد مخصصات السلع والمواد الخام . ولكن نظرا لتفشي السوق السوداء وقيام السبل الملتوية لتخطي القيود الاقتصادية المفروضة ، فان هذه السياسة لم تفعل فعلها ، فتفاقم العجز في الميزان التجاري وارتفع من ٢٢٠ مليون دولار عام ١٩٤٩ الى ٢٨٢ مليونا عام ١٩٥٠ وبلغ مبلغ ٣٩٥ مليون دولار عام ١٩٥١ . واعتمدت القروض ، طويلة الامد وقصيرة الامد منها ، لتغطية العجز ، الامر الذي ادى الى وقوع الدولة تحت ديون بالغة ، وانخفض الاحتياطي من العملات الصعبة بحيث بات يقارب الصفر عام ١٩٥٢ ، واصبحت الحكومة تواجه صعوبات في تغطية تكاليف المستوردات الاساسية اذ ان الاحتياطي لم يعد يكفي لتحويل سوى حاجات نصف شهر من الحاجات المستوردة الاساسية للبلاد ، فباتت اسرائيل تعيش من « الباخرة للفم » على حد تعبير المؤلف .

في هذه الظروف (ظروف الازدهار وتوفر الفائض في ميزان المدفوعات في المانيه الغربية يقابلها ظروف الازمة وتفاقم العجز في الميزان التجاري الاسرائيلي) جاءت اتفاقية المدفوعات بمثابة « معجزة ثانية » بعد « معجزة اقامة دولة اسرائيل » ، على حد قول بن غوريون آنذاك (اورده المؤلف ص ١٣٩). والجولة الاولى من المفاوضات التي ادت الى هذه الاتفاقية عقدت في شهر اذار — مارس ، في الوقت الذي كانت تجري المفاوضات الالمانية الغربية مع الدول الغربية في « مؤتمر الديون في لندن » الذي كان متوقعا منه ان يسوي ديون المانية العائدة لفترة ما قبل الحرب (ص ١٢٦) وان « يعيد الثقة الى وضع بون المالي » (ص ٤٥) . وقد اورد المؤلف تأكيدات مسؤولي المانية الغربية خطابيا وكتابيا حول الارتباط بين المفاوضات مع اسرائيل والمفاوضات مع مؤتمر الديون . ويبدو من ذلك ان مسؤولي المانية الغربية كانوا يأملون ان يؤدي تعهدهم بتقديم مدفوعات كبيرة على شكل بضائع المانية لاسرائيل الى تخفيض مماثل في المبالغ المطلوبة من الديون وفق التسوية المالية المرتقبة في مؤتمر لندن . ورغم ان المؤلف يفضل الا يأخذ بهذا الاستنتاج على شكله الواضح ، هذا ، الا انه اخبرنا ان ممثلي المانية الغربية رفضوا ان يتقدموا باي عروض رسمية ومحددة رغم اصرار ممثلي اسرائيل طوال الجولة الاولى من المفاوضات ، هذه الجولة التي سرعان ما انتهت عندما تقرر تأجيل مؤتمر لندن في نيسان ابريل . ولم تستأنف المفاوضات بشكل جدي الا بعد انتهاء التسوية في لندن ، فوافقت المانية على تقديم ٣٤٤٥ بليون مارك بحيث يتشكل ثلثاها من البضائع الالمانية التي تنقل الى اسرائيل والثلث الاخر من العملة الصعبة التي تدفع مقابل مشتريات اسرائيل من النفط من شركة شل البريطانية ، وبحيث يتم ذلك في دفعات سنوية خلال اربعة عشر عاما .

وصف المؤلف توقيع الاتفاقية وردود الفعل عليها كما اورد بنودها الاساسية في الفصل السابع . وانتقل المؤلف في الفصل الثامن الى معالجة سبل تنفيذ الاتفاقية من الجانب الالماني وتطرق الى التفاصيل المختلفة للترتيبات اللازمة والتعديلات التي طرأت على ذلك خلال فترة تنفيذ الاتفاقية الذي تم فعليا بمعظمه عام ١٩٦٣ ورسميا عام ١٩٦٥ . وفي الفصل التاسع عالج المؤلف اثر المدفوعات على المانية الغربية ، فاظهر ان الاثر